تقرير حول

تقييم نظام المشتريات العامة في الأردن

صادر عن

مركز الحياة - راصد

فريق إعداد التقرير:

الدكتور عامر بني عامر

أ.عمرو النوايسة

عدي بريك

إبراهيم الكردي	**عبد الله الطهراوي**	**عُريب أبو صليح**
وسن النعيمات	**رنا عطيه**	**عمار المومني**

مركز الحياة- راصد

آذار/ مارس 2024

1. المقدمة

عمل فريق مركز الحياة - راصـد على تقييم أداء دائرة العطاءات الحكومية، حيث يقدم التقرير تقييماً لتشـريعات المشـتريات العامة في الأردن والممارسـات المرتبطة بها، وقد نفذ فريق العمل تقييماً لهذه التشـريعات والممارسـات معتمداً على أفضـل المعايير الدولية المتعلقة بأنظمة المشـتريات في العالم، والتي تقدم نظرة فاحصة على مواطن القوة ومواطن الضعف في منظومة المشتريات العامة في الأردن.

جاء هذا التقييم ضـمن برنامج الاصـلاح الحكومي[1] الذي يعمل فيه راصـد على مراقبة أداء الحكومة لغايات تعزيز مبادئ المسـاءلة والشـفافية والمشـاركة الشـعبية، وذلك من خلال تتبع وتقييم الخطط والاسـتراتيجيات الحكومية، وتقديم تقارير حول إنجازات الحكومة وأداء الوزارات والدوائر التابعة لها ومدى تقدم سـير العمل في تنفيذ الخطط، بهدف تقديم صـورة واضـحة للحكومة والمواطنين والمجتمع المدني تبيّن واقع حال الخطط ومدى التقدم والتحديات التي تواجهه، والذي يعمل عليه راصـد بشـكل متوازي مع برامج الإصـلاح البرلماني والإصـلاح الانتخابي ونزاهة لتعزيز النزاهة والشـفافية في عمل الحكومة ومؤسـسـات المجتمع المدني، وبرنامج اعتماد المنشآت الصناعية والتجارية "علامة صديقة للمرأة".

تقدم المصفوفة مراجعة للتشريعات الناظمة لعملية المشتريات العامة، والتي يتقاسم اختصاصها في الأردن دائرة العطاءات الحكومية التي أنشئت في عام 1982 بموجب أحكام نظام الأشغال الحكومية، ودائرة المشتريات الحكومية التي أنشـئت في عام 2019 بموجب نظام المشـتريات الحكومية رقم (28) لعام 2019 والذي ألغي وحل محله نظام المشـتريات الحكومية رقم (8) لعام 2022، ونظام المشـتريات الحكومية وضـع ليوحد جميع التشريعات المتعلقة بالمشتريات العامة والبالغ عددها قرابة 50 تشريعاً وأصبح هو المرجع الوحيد في تنظيم أعمال دائرة العطاءات العامة والمشتريات العامة.

تأتي نتائج التقرير على محورين، حيث بينت النتائج العامة أن منظومة المشـتريات العامة في الأردن قد حققت نسـبة 77.56% من المؤشـرات المعتمدة في المنهجية والتي تقع ضـمن نطاق تقدير " ممتاز" حسـب المنهجية المذكورة.

واسـتناداً لنتائج التقييم فقد قدم فريق راصـد في نهاية التقرير مجموعة من التوصـيات التي سـتسـاهم في تحسـين منظومة المشـتريات العامة في الأردن وتعزز الشـفافية والنزاهة والمسـاءلة خلال مراحل عمليات الشراء المختلفة.

[1] برنامج الإصلاح الحكومي، موقع راصد الإلكتروني، الرابط: https://shorturl.at/aDGNQ

يهدف هذا التقرير الى تقديم تصـور شـامل للتشـريعات الناظمة للمشـتريات العامة، وتقديم توصـيات لتطوير عملها بما يتناســب مع الممارســات العالمية الفضــلى، كما يقدم التقرير تفصــيلاً تحليلاً مرجعياً للمواطنين والباحثين للتعرف على إجراءات المشتريات الحكومية.

إضـافة الى ذلك يهدف التقرير الى العمل مع مؤسـسـات المجتمع المدني وصـناع القرار ضـمن حملات لكسـب التأييد لتطوير أسس وتشريعات المشتريات الحكومية وصولاً بها الى أفضل مستوى مطلوب.

2. المنهجية

اعتمد فريق البحث منهجية "تصــنيف شــفافية المشــتريات العامة" والتي أعدها معهد تنمية حرية المعلومات (IDFI) والتي تم إطلاقها في عام 2016، وتهدف المنهجية إلى تحديد نقاط القوة والضــعف في الأطر القانونية المتعلقة بالمشـتريات العامة، ويسـعى واضـعوا المنهجية لجعلها منهجية عالمية لتقييم أنظمة المشـتريات العامة في الدول، عبر مجموعة من المؤشـرات التي تبين مدى إمتثال الدول المشـاركة في التقييم لمجموعة من القيم مثل النزاهة والشــفافية والمســاءلة والحيادية؛ حيث شــمل التقييم حتى هذا العام أكثر من 40 دولة حول العالم موزعة على 5 قارات، ويشــار إلى أن الأردن هي أول دولة يتم تقييمها بين دول منطقة الشــرق الأوســط وشمال أفريقيا[2].

تبين المنهجية التي تم اعداد هذا التقرير بناءًا عليها مدى امتثال تشــريعات وممارســات المشــتريات العامة الأردنية للمعايير والمؤشــرات في المنهجية، وقد اعتمد فريق البحث في هذا التقييم على المنهج التحليلي، حيث قام فريق البحث بتحليل معمق للتشـريعات المرتبطة بالمشـتريات العامة، ومن ثم إلقاء نظرة على مدى توافق التشريعات والممارسات المرتبطة بها مع المؤشرات الواردة في المنهجية.

وقد تم إعداد هذا التقرير بعد تقييم التشـريعات والممارسـات العملية المتعلقة بالمشـتريات العامة في الأردن، من خلال مصـفوفة التقييم التي تحوي 64 مؤشـراً موزعة على عدة مراحل حسـب تدرج عمليات الشـراء، وحسـب مجموعة من المؤشــرات المرجعية، وقد تم تنفيذ هذا التقييم بالتعاون مع دائرة العطاءات الحكومية في الأردن، وهي هيئة مركزية معنية بشـكل مباشـر بالعطاءات والمناقصـات في الأردن[3]، وقد قامت الدائرة بملئ مصـفوفة التقييم وبتقديم المعززات اللازمة لإثبات توافر كل مؤشــر من المؤشــرات لديها، ثم قام فريق البحث بمراجعة تلك المعززات بالتعاون مع خبراء قانونيين للتأكد من مدى صحتها وتوافرها، وبالإضافة إلى ذلك عمل راصد على اجراء مجموعة من المقابلات مع المقاولين المصـنفين من وزارة الأشـغال العامة والإسـكان واللذين يعملون بصـورة مباشـرة مع دائرة العطاءات الحكومية من خلال التقديم على المناقصـات وتنفيذ المشـاريع الحكومية؛ حيث تعد هذه المقابلات خطوة تحقق من تطبيق التشريعات المتعلقة بالمشتريات الحكومية.

---

[2] الموقع الرسمي للمشروع، الرابط: https://www.tpp-rating.org

[3] عن الدائرة، موقع دائرة العطاءات الحكومية الإلكتروني، الرابط: https://shorturl.at/vxDN8

وتقسم المنهجية التي اعتمدها فريق البحث إلى الأجزاء التالية:

2.1. هيكل المنهجية

تتألف المنهجية من 64 مؤشرًا، لكل مؤشر درجة مماثلة من الأهمية، ويتم تقسيم عدد من هذه المؤشرات إلى فئات، وتغطي المنهجية جميع المحتويات الرئيسية لأي نظام للمشتريات العامة، من طبيعة التشريع إلى عملية استعراض الشكاوى، مع التركيز على شفافية نظم المشتريات العامة.

وخلال عملية اختيار المؤشرات وإعدادها، بُذل جهد لضمان إمكانية استخدام المنهجية لتقييم أنواع مختلفة كثيرة من نظم المشتريات العامة، وفي الوقت نفسه وضع معايير عالية تتماشى مع الممارسات العالمية الفضلى.

يتم تقسيم المؤشرات إلى 5 مجموعات (مؤشرات مرجعية) تمثل الخصائص (القيم) الرئيسية لأي نظام مشتريات عامة يعمل بشكل جيد وشفاف وخاضع للمساءلة، وهي كالآتي:

1. توحيد الإطار التشريعي - 14 مؤشرا
2. الكفاءة - 10 مؤشرات
3. الشفافية - 18 مؤشرا
4. المساءلة والنزاهة - 7 مؤشرات
5. التنافسية والحياد - 10 مؤشرات

تتضمن المنهجية أيضا 5 مؤشرات تستخدم لتقييم المحتويات القانونية التي لا تشكل جزءًا مباشرًا من تشريعات المشتريات العامة، ولكنها حاسمة من حيث خلق بيئة شفافة ضرورية للتفعيل السليم لأي نظام للمشتريات العامة، ويتم تجميع هذه المؤشرات المذكورة بشكل منفصل تحت عنوان "بيئة الشفافية".

يتم ترتيب المؤشرات أيضا وفقا لمرحلة الشراء، على النحو الآتي:

يسمحان هذان الترتيبان بإجراء تقييمات على أساس المراحل والقيم لتشريعات المشتريات العامة.

2.2. نظام التقييم

تم منح كل مؤشر مدرج في منهجية التقييم وزنا متساويا ويتلقى نقطة 1 كحد أقصى. بما مجموعه 64 مؤشرا أي 64 نقطة، يتم تصنيف تشريعات المشتريات العامة على مقياس من 0 إلى 64 ويتم تحويلها إلى نسب مئوية لتسهيل الفهم والتصور.

يسمح نظام التقييم وهيكل المنهجية بعرض النتائج بثلاث طرق:

كما يتم ترتيب البلدان ومقارنتها حسب نتائجها لكل مؤشر مرجعي.

2.3. عرض النتائج

إن عرض نتائج التقييم أمر بالغ الأهمية لهدف المنهجية. ولهذا الغرض يتم إظهار إجمالي النقاط التي حصلت عليها كل دولة بيانياً باستخدام مقياس 0-100% مقسم إلى 4 أرباع بلون محدد:

منخفض الامتثال (0٪ - 25٪)
متوسط الامتثال (26٪ - 50٪)
جيد الامتثال (51٪ - 75٪)
ممتاز الامتثال (76٪ - 100٪)

2.4. المصطلحات

تستخدم هذه المنهجية مصطلحات المشتريات المقبولة عالميًا بالإضافة إلى بعض المصطلحات الخاصة بتصميمها الخاص وذلك لتسهيل التمييز الرئيسي: وهذه المصطلحات:

- **بيان الموافقة** - وثيقة موقعة من الأطراف يتفقون من خلالها على الشروط التي يتم بموجبها إبرام الصفقة.
- **العطاء** - السعر الذي يقدمه أحد المشاركين في المناقصة أثناء إجراءات تقديم العطاءات.

- **ضمان العطاء** - مبلغ قابل للاسترداد من المال يدفعه المرشحون للمناقصة للتحقق من مشاركتهم في المناقصة.
- **التنسيق** - تقديم المساعدة للمشغلين الاقتصاديين والجهات المشترية للمشاركة في أنشطة الشراء.
- **اليوم** - في سياق هذه المنهجية، يشير اليوم إلى يوم تقويمي.
- **المشغل الاقتصادي** - شركة أو منظمة أخرى تقوم بتوريد السلع أو الأعمال أو الخدمات.
- **كيان قانوني للقانون العام (كيان قانوني عام)** - منظمة أنشأتها الحكومة أو هيئة حكومية، ولكنها منفصلة عن إدارة الدولة، وتؤدي سلطة عامة مستقلة عن سيطرة الدولة.
- **يمكن قراءته آليًا** - تنسيق بيانات يمكن معالجته (أي الاستخراج والتحويل والمعالجة) بواسطة الكمبيوتر.
- **المراقبة** - جمع البيانات وتحليلها.
- **كيان قانوني غير تجاري تابع للدولة** - هيئة يحكمها القانون العام، ولها شخصية اعتبارية، وليس لها طابع صناعي أو تجاري، ويتم تمويلها أو إدارتها، في معظمها، من قبل كيانات الدولة.
- **الإجراء غير التنافسي (المشتريات المباشرة)** - نوع من إجراءات المشتريات العامة التي لا تتضمن نشرًا مسبقًا لإشعار المشتريات المقصودة.
- **إشعار الشراء المزمع** - دعوة للمشاركة في مناقصة مفتوحة صادرة عن الجهات المشترية.
- **مناقصة مفتوحة** - نوع من المناقصة التي يمكن لأي عامل اقتصادي أن يطلب المشاركة فيها.
- **مرحلة ما بعد المناقصة** - عمليات الشراء بعد اختيار الفائز بالمناقصة.
- **مرحلة ما قبل المناقصة** - عمليات الشراء التي تؤدي إلى نشر إشعار الشراء المقصود.
- **هيئة تنظيم المشتريات** - هيئة حكومية مسؤولة عن إدارة نظام المشتريات العامة دون دمج وظائف سن القوانين وإنفاذه بالضرورة.
- **الجهة المشترية** - ميزانية الدولة وهيئة الحكومة المحلية (بما في ذلك الكيانات القانونية العامة والشركات المملوكة للدولة.
- **الخطة السنوية للمشتريات العامة** - وثيقة صادرة عن الجهات المشترية تحتوي على معلومات حول جميع المشتريات المخطط لها خلال السنة المالية.
- **المناقصة** - نوع من إجراءات المشتريات العامة التي تتضمن تقديم العطاءات.
- **طلب المناقصة** - طلب رسمي من الفاعل الاقتصادي للمشاركة في مناقصة يتضمن كافة المستندات التي تطلبها الجهة المشترية.
- **مرشح المناقصة** - مشغل اقتصادي يرغب في المشاركة في المناقصة.

- **لجنة المناقصة** - مجموعة من الأشخاص داخل الجهة المشترية. المسؤولين عن إجراء المشتريات (يمكن أيضًا أن يؤدي هذه الوظيفة شخص واحد).
- **وثائق العطاء** - مجموعة من الوثائق التي تحتوي على معلومات كاملة عن عملية الشراء، مثل موضوعها، والمتطلبات/المواصفات الفنية، ومعايير الأهلية والتقييم، مسودة شروط العقد وما إلى ذلك.
- **المشارك في العطاء** - مشغل اقتصادي سُمح له بالمشاركة في مناقصة.
- **مرحلة المناقصة** - عمليات الشراء بين نشر إشعار الشراء المقصود واختيار الفائز بالمناقصة.

ولغايات هذا التقرير فقد قام فريق البحث بتحديد المصطلحات المتوافقة مع منظومة المشتريات العامة الأردنية، وأينما وردت في التقرير فهي تشير إلى المعاني الآتية:

- **النظام:** نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2022 وتعديلاته[4].
- **التعليمات:** تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022[5].
- **الدائرة:** دائرة العطاءات الحكومية الأردنية.
- **نظام الشراء الالكتروني (JONEPS):** الموقع الإلكتروني المخصص لنشر جميع طلبات المناقصة، والعمليات والإعلانات والتبليغات المتعلقة بالمشتريات، بما في ذلك الإعلان عن الفائزين بالمناقصة[6].

2.5. نطاق جمع البيانات

قام فريق البحث بتحديد نطاق جمع البيانات المتعلقة بمنظومة المشتريات العامة في الأردن من خلال الآتي:

- نظام المشتريات الحكومية.
- تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية.
- نظام الشراء الالكتروني (JONEPS).
- اجراء مقابلات مع المقاولين المصنفين والذين يعملون بشكل مباشر مع دائرة العطاءات الحكومية

2.6. إجراءات إعداد التقرير

اعتمد فريق البحث العديد من الخطوات للوصول إلى نتائج التقييم والتأكد من سلامة هذه النتائج، وهذه خطوات هي:

---

[4] للاطلاع على مواد النظام عبر الرابط: https://shorturl.at/MY123
[5] للاطلاع على مواد التعليمات عبر الرابط: https://shorturl.at/frK39
[6] للوصول إلى الموقع عبر الرابط: https://shorturl.at/cfTV0

2.6.1. مرحلة إجراء تقييم المبدئي

قام فريق البحث خلال هذه المرحلة بتقييم التشـريعات والممارسـات المرتبطة بالمشـتريات العامة في الأردن، من خلال إلقاء نظرة فاحصة على نظام المشتريات العامة وتعليمات تنظيم إجراء المشتريات العامة، وتقييمها حسـب المصـفوفة الواردة في المنهجية، والتي قدمت لفريق البحث نتائج أولية حول مدى امتثال منظومة التشريعات العامة في الأردن للمؤشرات الواردة في مصفوفة التقييم.

2.6.2. مرحلة التحقق من خلال الجهة المعنية

وفي هذه المرحلة قام فريق البحث بعرض النتائج على دائرة العطاءات الأردنية بُغية التحقق من النتائج الأولية التي توصـل لها من خلال تقييمه المبدئي، والتي أعطيت مهلة زمنية كافية للرد على نتائج التقييم ومعزَزَة حججها بالأدلة.

2.6.3. مرحلة التحقق مع المقاولين

في هـذه المرحلـة أجرى فريق البحـث عمليـة تحقق من المعلومـات الواردة من دائرة العطـاءات الحكوميـة مع مجموعة من المقاولين المصـنفين من قِبل وزارة الاشـغال العامة والإسـكان؛ حيث اشـتملت المقابلة على استمارة تحقق تحتوي على أسئلة متعلقة بالشفافية والنزاهة والحياد والوضوح في تنفيذ تشريعات المشتريات الحكومية بكافة مراحل الشراء.

2.6.4. مرحلة المراجعة النهائية واعتماد النتائج

قام فريق البحث في المرحلة الأخيرة بمراجعة النتائج النهائية التي توصـل إليها بعد تنفيذه الخطوات السـابقة مع مجموعة من الخبراء القانونيين، من أجل التأكد من سلامة النتائج ومن ثم اعتمادها وكتابة التقرير.

3. النتائج

يعرض التقرير النتائج التي توصل لها فريق البحث من خلال محورين رئيسيين، وهما كالآتي:

3.1. النتائج بشكل عام

يقدم التقرير نظرة على نتائج المؤشرات التي حققتها منظومة المشتريات العامة في الأردن، وحسب المنهجية المعتمدة فإن النتائج بشكل عام تتضمن نتيجة تقييم التشريعات المتعلقة بالمشتريات العامة وسبل إنفاذها في جميع المؤشرات والبالغ عددها 64 مؤشراً، وفي هذا الصدد فقد حققت منظومة المشتريات العامة الأردنية درجة 49.64 من أصل 64 درجة، وكانت نسبة امتثالها لمؤشرات المصفوفة هي 77.56% ، وبذلك فهي تقع ضمن نطاق تقدير ممتاز في الامتثال لمعايير تشريعات المشتريات العامة، وتأتي ضمن النطاق الأخضر حسب تصور البيانات الوارد في المنهجية.

وعند تقسيم المؤشرات إلى محاور فإن النتائج تظهر أن المؤشرات التي تقيم بيئة الشفافية حصلت على كامل العلامات المرصودة لها ضمن مصفوفة التقييم، ويبين الجدول رقم (2) المحاور والمراحل التي تم تقييمها ونتائج تقييمها.

3.2. نتائج محاور مصفوفة التقييم

تأتي مصفوفة التقييم على ثلاثة محاور، داخل كل محور مجموعة من المراحل التي تحتوي على عدد غير متساوٍ من المؤشرات، والتي أتت نتائجها على النحو الآتي:

3.2.1. محور بيئة الشفافية

يقيس محور بيئة الشفافية مدى توافر بيئه قانونية تلتزم بالشفافية داخل الدولة، وهو بذلك لا يتعلق بالتشريعات الناظمة للمشتريات العامة بشكل مباشر، ولكنه ضروري لضمان توافر بيئة شفافية تنطلق منها كافة التشريعات والممارسات لكل قطاعات الدولة بما فيها الجهات المشترية.

وحسب مصفوفة التقييم فقد احتوى محور بيئة الشفافية على 5 مؤشرات من أصل 64 مؤشرًا، وهو بذلك يسهم بنسبة 7.81% من نسبة المؤشرات كاملة، وتبين نتائج التقييم أن منظومة المشتريات العامة في الأردن قد حققت درجة 5 من أصل 5 وبنسبة 100% في هذا المحور، ويبين الجدول رقم (3) نتائج تقييم هذا المحور.

3.2.2. نتائج محور الخصائص العامة لنظام المشتريات

يقيس محور الخصـــائص العامة لنظام المشـــتريات مدى توافر مجموعة من المؤشـــرات التي تمثل متطلبات أساسية يجب أن تتواجد في أي نظام مشتريات نزيه وشفاف.

وحسـب مصـفوفة التقييم فقد احتوى محور الخصـائص العامة لنظام المشـتريات على 20 مؤشـرًا من أصـل 64 مؤشـــرًا، وهو بذلك يســـهم بنســـبة 31.25% من نســـبة المؤشـــرات كاملة، وتبين نتائج التقييم أن منظومة المشـتريات العامة في الأردن قد حققت درجة 14.42 من أصـل 20 وبنسـبة 72.08% في هذا المحور، وقد سـاهم هذا المحور بنسبة 22.53% من مجموع النسبة الكلية للمؤشرات ويبين الجدول رقم (4) نتائج تقييم هذا المحور.

3.2.3. محور مراحل الشراء

يقســـم محور مراحل الشـــراء إلى ثلاثة مراحل تقيس كل مرحلة منها خطوة من خطوات عملية الشـــراء والتي تتضمن مجموعة من المؤشرات، وهذه المراحل هي:

3.2.3.1. مرحلة ما قبل المناقصة

تقيس مجموعة من المؤشـرات مرحلة ما قبل المناقصـة وهي المرحلة الأولى في مراحل الشـراء وهي التي تؤدي إلى نشر إشعار الشراء المقصود.

وحسب مصفوفة التقييم فقد احتوت مرحلة ما قبل المناقصة على 9 مؤشرات من أصل 64 مؤشرًا، وهي بذلك تســـهم بنســـبة 14.06% من نســـبة المؤشـــرات كاملة، وتبين نتائج التقييم أن منظومة المشـــتريات العامة في الأردن قد حققت درجة 7.25 من أصـــل 9 وبنســـبة 80.56% في هذه المرحلة، وقد ســـاهمت هذه المرحلة بنســـبة 11.33% من مجموع النسبة الكلية للمؤشرات، ويبين الجدول رقم (5) نتائج تقييم هذه المرحلة.

3.2.3.2. مرحلة المناقصة

تقيس مجموعة من المؤشرات مرحلة المناقصة وهي المرحلة الثانية في مراحل الشراء، وهي التي تقع بين نشر إشعار الشراء المقصود واختيار الفائز بالمناقصة.

وحسب مصفوفة التقييم فقد احتوت مرحلة المناقصة على 17 مؤشرًا من أصل 64 مؤشرًا، وهي بذلك تسهم بنسبة 26.56% من نسبة المؤشرات كاملة، وتبين نتائج التقييم أن منظومة المشتريات العامة في الأردن قد حققت درجة 15.38 من أصل 17وبنسبة 90.44% في هذه المرحلة، وقد ساهمت هذه المرحلة بنسبة 24.02% من مجموع النسبة الكلية للمؤشرات، ويبين الجدول رقم (6) نتائج تقييم هذه المرحلة.

3.2.3.3. مرحلة ما بعد المناقصة

تقيس مجموعة من المؤشرات مرحلة ما بعد المناقصة وهي المرحلة الثالثة في مراحل الشراء، وهي التي تأتي بعد اختيار الفائز بالمناقصة.

وحسب مصفوفة التقييم فقد احتوت مرحلة ما بعد المناقصة على 13 مؤشرًا من أصل 64 مؤشرًا، وهي بذلك تسهم بنسبة 20.31% من نسبة المؤشرات كاملة، وتبين نتائج التقييم أن منظومة المشتريات العامة في الأردن قد حققت درجة 7.6 من أصل 13 وبنسبة 58.46% في هذه المرحلة، وقد ساهمت هذه المرحلة بنسبة 11.88% من مجموع النسبة الكلية للمؤشرات، ويبين الجدول رقم (7) نتائج تقييم هذه المرحلة.

3.3. نتائج استمارة التحقق من المقاولين المصنفين

عمل فريق البحث على اعداد استمارة تحقق تم تنفيذها مع مجموعة من المقاولين المصنفين اللذين يعملون بشكل مباشر مع دائرة العطاءات الحكومية، وجاءت نتائج الاستمارة على النحو التالي:

اتفق المقاولون على أنه:

1 - يوجد عدالة عند اختيار المقاولين من ضمن المتقدمين للمناقصة.
2 - تتمع آلية العطاءات الحكومية بالشفافية والنزاهة.
3 - يحدد التشريع صراحةً تضارب المصالح ويتضمن آليات لمنعه.
4 - هنالك التزام تام بتطبيق ما جاء في التشريعات الناظمة لعمليات الشراء.
5 - تضمن التشريعات الناظمة لعمل دائرة العطاءات الحكومية وجود تنافسية والحيادية.

اختلف المقاولون على أنه:

1- الأفضلية بين التقديم الكترونياً والتقديم التقليدي الورقي.
2- كفاءة بعض موظفي دائرة العطاءات الحكومية.
3- سهولة الوصول للمنصة الالكترونية للعطاءات.

4- الحاجة الى تطوير التشريعات والسياسات الناظمة لعمل دائرة العطاءات الحكومية.

5- الحاجة الى إعادة النظر في أسس تصنيف المقاولين.

6- الحاجة الى إعادة تصنيف المقاولين ضمن أسس محددة تتناسب مع الممارسات العالمية الفضلى.

تباينت الآراء بين المقاولين في:

1- ضرورة المنافسة لكل المقاولين المصنفين في العطاءات

2- نقل مسؤولية تصنيف المقاولين بشكل كامل لدائرة العطاءات

3- ضـرورة ان تتسـلم دائرة العطاءات الحكومية كافة عملية الشـراء من مرحلة اعداد العطاء حتى توقيع العقود ومتابعة التنفيذ.

4. التوصيات

يقدم فريق البحث مجموعة من التوصيات المهمة التي ستساهم في رفع نسبة امتثال تشريعات المشتريات العامة الأردنية لمؤشرات المنهجية، ويعرض الجدول رقم (1) التوصيات التي توصل لها فريق البحث.

الجدول رقم (1): التوصيات

#	التحدي	التوصية	الإجراء
1	شكل الهيئة التي تدير المشتريات العامة	إنشاء هيئة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري مسؤولة عن كامل عمليات المشتريات والعطاءات	إعداد قانون
2	آلية مراجعة تشريعات المشتريات العامة وجمع التغذية الراجعة	تحديد آلية لتطوير التشريعات من خلال جمع التغذية الراجعة بمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وأن تقام هذه المراجعة بشكل دوري	إدراج مادة في نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2022
3	المساواة في المعاملة مع جميع المرشحين للمناقصة	إلغاء التفضيلات المحلية	تعديل نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2022
4	ضمان الحق في المراجعة (الشكوى)	ضمان الحق في تقديم المراجعة (الشكوى) لكل من المشاركين في العطاءات والموردين المحتملين وعامة الناس	تعديل نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2022

5	محتويات شعار الشراء	تضمين اشعار الشراء حداً أدنى من البيانات ومنها: -رموز تصنيف CPV أو أي رموز تصنيف ذات غاية مماثلة. - مصدر التمويل	تعديل نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2023
6	استخدام اجراءات غير تنافسية	- في حال استخدام اجراء غير تنافسي يجب الإعلان عن مبررات هذا الإجراء. - حصر مبررات استخدام الإجراءات التنافسية بشكل واضح ودون استثناءات.	تعديل نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2024
7	إبلاغ المشاركين بالعطاء بنتائج الفوز بالمناقصة	اعتماد مدة لإبلاغ المشاركين في العطاء لا تزيد عن اليوم التالي من إعلان الفائز بالمناقصة	تعديل نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2025
8	معلومات المقاولين من الباطن	ضمان نشر معلومات المقاول من الباطن عند الانتهاء من المناقصة وأن تتضمن المعلومات كحد أدنى: الاسم، والعنوان، ومعلومات الاتصال	تعديل نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2026
9	التفتيش ومراقبة الجودة	تحديد إجراءات التفتيش ومراقبة الجودة بحيث تضمن: - إجراءات مراقبة السلع والأشغال والخدمات. - فحص الأعمال المدنية من قبل شركات هندسية مستقلة أو مشرفين ومفتشين حكوميين مؤهلين	تعديل نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2027
10	الإجراءات الإلكترونية	تعزيز الإجراءات الإلكترونية بشكل يضمن الآتي: - أن تكون جميع المحتويات المنشورة على الموقع الإلكتروني قابلة للمعالجة آلياً. - ضمان الوصول إلى تعديلات عقود المشتريات العامة بشكل إلكتروني وأن تكون متاحة للجميع. - ضمان الوصول إلى معلومات أداء العقد. - ضمان الوصول إلى إيصالات الدفع. - ضمان الوصول إلى تقارير تفتيش ومراقبة الجودة.	تعديل نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2028

11	تصنيف المقاولين	إعادة النظر في أسس تصنيف المقاولين ونقل مهمة التصنيف لدائرة العطاءات الحكومية	تعديل نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لعام 2022
12	أداء موظفين دائرة العطاءات الحكومية	تطوير قدرات الموظفين في دائرة العطاءات الحكومية وتدريبهم	اجراء اداري
13	المنصة الالكترونية	تطوير المنصة الالكترونية بما يتوافق مع كافة المقاولين تنطيم دورات تدريبية لكافة المقاولين لكيفية التعامل مع المنصة الالكترونية	اجراء اداري

5. مرفق نتائج منهجية تقييم العطاءات الحكومية

الجدول رقم (2): نتائج التقييم لكل محور

المحاور	المراحل	النتيجة	من أصل (عدد النقاط المثالي)
بيئة الشفافية	-	5	5
الخصائص العامة لنظام المشتريات	-	14.42	20
مراحل الشراء	مرحلة ما قبل المناقصة	7.25	9
	مرحلة المناقصة	15.38	17
	مرحلة ما بعد المناقصة	7.6	13
المجموع	المجموع	49.64	64
والنسبة المئوية	النسبة من 100%	%77.56	%100

الجدول رقم (3): نتائج تقييم محور بيئة الشفافية

#	المؤشر	النتيجة	المعزز

1	السجل التجاري متاح للعامة	1	قانون رقم 12 لسنة 1966 (قانون التجارة لسنة 1966) وتعديلاته المادة 22: 1 - سجل التجارة يمكن الجمهور من الحصول على المعلومات الوافية عن كل التجار والمؤسسات التجارية في المملكة . نظام رقم 130 لسنة 1966 (نظام سجل التجارة لسنة 1966) وتعديلاته المادة 3 أ- ينظم في الوزارة وبإشراف مراقب السجل سجل يسمى (سجل التجارة) تدون فيه جميع البيانات المتعلقة بأسماء التجار وعناوينهم والشهادات الصادرة لهم وما يطرأ على القيد من إجراءات بما في ذلك تثبيت أي رهن أو حجز على هذا القيد أو التنازل أو أي تصرفات قانونية أخرى يرغب التاجر في تثبيتها في السجل.ب- يجوز استعمال الحاسوب لتنظيم السجل والبيانات المتعلقة به وتكون البيانات والوثائق المستخرجة إلكترونيا منه والمصادق عليها من مراقب السجل حجة على الكافة.
2	ميزانيات جميع الجهات المشترية العامة متاحة للجمهور	1	نظام رقم 8 لسنة 2022 (نظام المشتريات الحكومية لسنة 2022) وتعديلاته المادة 4: أ- تلتزم كل جهة حكومية ووحدة حكومية بإعداد خطة شراء سنوية تتضمن احتياجاتها المستقبلية بهدف ترشيد النفقات العامة وضبطها.ب- تعد كل من الجهة الحكومية والوحدة الحكومية الخطة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل شهر على الأقل من نهاية السنة المالية بما يتفق مع إجراءات إعداد الموازنات الخاصة بأي منها .ج- تنشر الجهة الحكومية والوحدة الحكومية على موقعها الالكتروني أو البوابة الالكترونية ملخصا لخطتها السنوية للشراء.
3	يطلب من الموظفين العموميين بموجب القانون تقديم إقرارات الأصول	1	قانون رقم 21 لسنة 2014 (قانون الكسب غير المشروع لسنة 2014) وتعديلاته المادة 7: يلتزم كل من تسري عليه أحكام هذا القانون بما يلي:-أ- تقدم إقرار عن ذمته المالية وذمة زوجه وأولاده القصر خلال ستين يوما من تاريخ تسلمه نموذج الاقرار

			الورقي أو اشعار الاقرار الالكتروني وله الخيار في تقديم اقراره ورقياً أو الكترونياً.ب- تقديم الإقرار المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة في المواعيد التالية:-1- كل سنتين من تاريخ الاقرار الأول الذي قدمه وطيلة مدة خضوعه لأحكام هذا القانون.2- خلال ستين يوما من تاريخ تركه الوظيفة أو زوال الصفة عنه .ج- يجب أن تتضمن القرارات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة كل زيادة أو تعديل طرأ على الذمة المالية ومصادرها.د- يجب أن يعزز الإقرار المنصوص عليه في هذه المادة والمتعلق بالأموال المنقولة وغير المنقولة بالوثائق والبينات المؤيدة له.ه- إخطار الدائرة في حال امتناع زوج الشخص الملزم بتقديم الاقرار عن إعطائه البيانات اللازمة والتوقيع عليها.
4	اعتمدت البلاد أحكامًا قانونية تضمن الحق في طلب المعلومات العامة.	1	قانون رقم 47 لسنة 2007 (قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة 2007) المادة 7: مع مراعاة احكام التشريعات النافذة ، لكل اردني الحق في الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقا لاحكام هذا القانون اذا كانت له مصلحة مشروعة او سبب مشروع .
5	تتضمن التشريعات أحكامًا تنظم حماية المبلغين عن المخالفات	1	نظام رقم 62 لسنة 2014 حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم
	المجموع	5	

الجدول رقم (4): نتائج تقييم محور الخصائص العامة لنظام المشتريات

1	توحيد الإطار التشريعي	تضع تشريعات المشتريات العامة والتي قد تتضمن تشريعات أولية وثانوية المبادئ الأساسية والإطار العام لعملية المشتريات وتجعلها جاهزة للعمل ومشيرة لكيفية تطبيق القانون على ظروف محددة	1	*نظام المشتريات الحكومية رقم(8) لسنة (2022)(صدر بموجب المواد ذوات الارقام (114)و(120)من الدستور. *صدر عن نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة (2022) التعليمات التالية : 1-تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022. 2-تعليمات إدارة الشراء الالكتروني . 3-تعليمات الأوامر التغييرية للاشغال والخدمات الفنية . 4-تعليمات تصنيف المقاولين . 5-تعليمات تصنيف مقدمي الخدمات الفنية . 6-تعليمات لوازم وأشغال أمانة عمان الكبرى . 7-تعليمات لوازم وأشغال البلديات . 8- تعليمات إدارة وتنظيم المستودعات الحكومية والرقابة على المخزون .
2	توحيد الإطار التشريعي	تشمل تشريعات المشتريات العامة (التشريعات الأولية والثانوية) المتاحة في مكان واحد ويمكن الوصول إليه:	1	أوجبت المواد ذوات الارقام رقم (2) و(55) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 إنشاء بوابة الكترونية كموقع الكتروني رسمي تتم من خلالها إجراءات الشراء وتكون مصدر رئيسي للمعلومات عن المشتريات الحكومية ونشر الاعلانات عن العطاءات وقرارات الاحالة ونصوص النظام والتعليمات الصادرة بموجبه وقرارات لجنة مراجعة شكاوى الشراء

				والتوجيهات والمقالات والارشادات الفنية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بالعطاءات والبوابة الالكترونية هي بوابة نظام الشراء الالكتروني الاردني (JONEPS) وهي الكترونية ويمكن قراءتها آليا ومجانا
3	توحيد الإطار التشريعي	ينطبق نظام تشريعات المشتريات العامة على جميع ميزانية الدولة والكيانات الحكومية المحلية (بما في ذلك الكيانات القانونية المعنية بالقانون العام والشركات المملوكة للدولة والكيانات القانونية غير التجارية) ويتم الإشارة بوضوح إلى جميع الكيانات المعفاة	1	المادة رقم (2) من النظام: يطبق النظام على كافة الجهات الحكومية(أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة عامة تكون موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة) وعلى الوحدات الحكومية (أي هيئة أو مؤسسة رسمية أو دائرة حكومية مستقلة ماليا ولا تكون موازنة أي منها ضمن الموازنة العامة للدولة بما في ذلك الجامعات الرسمية والبلديات بما فيها أمانة عمان الكبرى والشركات المملوكة للحكومة)وعلى القوات المسلحة و الاجهزة الامنية وورد في المادة رقم (3) من النظام الاستثناء من تطبيق النظام فيما يتعلق فقط بالمشتريات الخاصة بالاستثمار والمرابحة والفرص وتنمية أموال الاوقاف والزكاة ويتم تطبيق التعليمات الخاصة بهذة الغاية.
4	توحيد الإطار التشريعي	يشمل نطاق تغطية تشريعات المشتريات العامة جميع قطاعات الاقتصاد التي تكون فيها المنافسة ممكنة ويتم إدراج الإعفاءات بوضوح في تشريعات المشتريات العامة.	1	يطبق نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة (2022) وتعديلاته على كافة مشتريات الجهات والوحدات الحكومية بما فيها الجامعات الرسمية وأمانة عمان الكبرى والبلديات والشركات المملوكة بالكامل للحكومة والقوات المسلحة والاجهزة الامنية وبكافة المجالات الاقتصادية أو التجارية المادة رقم (2). -وورد الاستثناء من تطبيق أحكام النظام في حالات محددة وموضحة في المادة رقم(3)من النظام والتي تعلقت بالاستثمارات والمرابحة وتنمية أموال

				الاوقاف والزكاة وغيرها المادة رقم (3)من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة (2022).
5	توحيد الإطار التشريعي	تحدد تشريعات المشتريات العامة هيئة حكومية منفصلة (هيئة تنظيمية للمشتريات) مسؤولة عن إدارة المشتريات العامة أو تسند هذه الوظيفة إلى هيئة (هيئات) عامة تابعة.	0.5	المادة 56 من النظام: أ- تتولى الدائرة المهام والصلاحيات التالية:-1- شراء ما تحتاج إليه الجهة الحكومية أو الوحدة الحكومية من الأشغال واللوازم والخدمات الفنية والخدمات الاستشارية.2- التعاون مع لجنة سياسات الشراء لوضع السياسة العامة لإدارة الشراء ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسة.3- مراجعة وثائق الشراء وطلبات الشراء وتدقيقها للتحقق من اتفاقها مع أحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه.4- حفظ القيود والسجلات والملفات والعينات الخاصة بعمليات الشراء .5- التنسيق مع الجهات والوحدات الحكومية لتحسين مهارات العاملين في مجال الشراء وإدارة المستودعات والمخزون.6- تقييم أداء المتعهدين والاستشاريين بناء على التقارير الواردة من الجهة المستفيدة.7- مراجعة عطاءات الأشغال واللوازم والخدمات الفنية والخدمات الاستشارية وجمع المعلومات المتعلقة بهذه العطاءات وتحليلها ورفع التوصيات اللازمة للجنة سياسات الشراء .8- وضع الشروط العامة ومراجعة الشروط الخاصة لعطاءات اللوازم والأشغال والخدمات الفنية والخدمات الاستشارية والشروط المرجعية وإجراءات العطاءات والنماذج والمخططات وتطويرها ورفعها الى لجنة سياسات الشراء.9- تمثيل المملكة في الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالمشتريات الحكومية.10- أي أعمال أو مهام أخرى تناط بالدائرة تنفيذاً لأحكام هذا النظام والتعليمات

				الصادرة بمقتضاه.ب- إضافة الى ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة تتولى دائرة العطاءات الحكومية المهام والواجبات التي كانت تتولاها قبل نفاذ أحكام هذا النظام إضافة الى ما يلي:-1- ترخيص وتصنيف المقاولين وتصنيف مقدمي الخدمات الفنية بالتنسيق مع الجهات المختصة، وحفظ المعلومات المنوطة بهم وبأعمالهم وذلك لغايات العمل داخل المملكة وخارجها بموجب التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية.2- مراجعة وتطوير إجراءات عطاءات الأشغال والخدمات الفنية من خلال نظام الشراء الإلكتروني بالتنسيق مع الجهات المختصة.3- دراسة تغير أسعار المحروقات و المواد الإنشائية المدرجة في جدول بيانات التعديل في عقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنشائية والتنسيب للوزير بإصدار أي تعميم بتعديل تلك الأسعار.4- متابعة وتحديث الشروط العامة والخاصة لعقود المقاولة واتفاقيات الخدمات الفنية والشروط المرجعية المعمول بها في المملكة.5- إصدار النشرات الدورية حول قطاع الإنشاءات وأسعار المواد الإنشائية وبنود الأشغال.ج- إضافة إلى ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة تتولى دائرة المشتريات الحكومية ما يلي :1- حفظ سجلات اللوازم المشتركة واللوازم الفائضة لدى الجهة الحكومية أو الوحدة الحكومية واتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لحفظ اللوازم المشتركة واللوازم الفائضة وتخزينها وتصنيفها لتوزيعها على الجهات أو الوحدات الحكومية وفق ما تحتاج إليه أو تبادلها فيما بينها.2- إجراء الدراسات اللازمة لتطوير إدارة اللوازم وتحسين أدائها والاحتفاظ بمواصفات قياسية للوازم ذات الاستعمال المشترك.3- إجراء

				الجرد للوازم لدى الجهات الحكومية والوحدات الحكومية كلما وجدت دائرة المشتريات الحكومية ضرورة لذلك.4 - الحفاظ على قيود اللوازم المعمرة التي تستعمل لمدة طويلة.5- التعاون مع الوحدات أو الجهات الحكومية فيما يتعلق بحفظ اللوازم وصيانتها.6- شراء الأدوية لكل من وزارة الصحة ومديرية الخدمات الطبية الملكية ومستشفى الأمير حمزة ومستشفيات الجامعات الأردنية الرسمية وأي جهة أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء وشراء المستلزمات والاجهزة الطبية وفقا للصلاحيات الواردة في هذا النظام . نظام رقم 8 لسنة 2022 (نظام المشتريات الحكومية لسنة 2022) وتعديلاته
6	توحيد الإطار التشريعي	تنص تشريعات المشتريات العامة على أن الهيئة التنظيمية للمشتريات مسؤولة على الأقل عن التنسيق والمراقبة (أي جمع البيانات وتحليلها بدلاً من التنظيم والرقابة) لأنشطة المشتريات العامة	1	المواد (54)و(56) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة (2022)م تتولى ما يلي:- 1-تقديم الخدمات الإدارية والفنية لكل من لجنة سياسات الشراء ولجنة مراجعة شكاوى الشراء وأي مهام أخرى يكلفها بها رئيس أي من اللجنتين. 2-جمع المعلومات عن إجراءات الشراء التي تقوم بها الجهات المشترية ورفعها إلى لجنة سياسات الشراء . 3-إصدار المطبوعات الدورية والمواد الإرشادية المتعلقة بالشراء. 4- القيام بأعمال سكرتارية اللجان
7	المساءلة والنزاهة	تنص التشريعات على آلية للتشاور مع القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني تهدف إلى تلقي ردود الفعل وتحديد المشاكل في نظام المشتريات وتلزم تشريعات المشتريات العامة الجهة المسؤولة عن	0	-

		إدارة المشتريات العامة باستخدام هذه الآلية بشكل منتظم.		
8	الكفاءة	تنص تشريعات المشتريات العامة على أن الوسائل الإلكترونية هي الطريقة الأساسية لإجراء المشتريات العامة والتواصل بين الجهات المشترية والمشاركين في العطاءات.	1	تضمنت المادة رقم (3) من التعليمات على استخدام نظام الشراء الالكتروني الاردني ((JONEPS))لممارسة الصلاحيات والقيام بأي من إجراءات الشراء وفق أحكام التعليمات بما في ذلك إعداد ونشر دعوات العطاءات وتقديم وفتح العروض وإجراءات الاحالة وكذلك تنظيم السجلات والمرسلات مع المناقصين ..الخ
9	الكفاءة	تنشئ تشريعات المشتريات العامة نقطة وصول رسمية واحدة (أي بوابة إلكترونية) لجميع الإجراءات والمعلومات المتعلقة بالمشتريات العامة.	1	أوجبت المواد ذوات الارقام رقم (2)و(55) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 إنشاء بوابة الكترونية كموقع الكتروني رسمي تتم من خلالها إجراءات الشراء وتكون مصدر رئيسي للمعلومات عن المشتريات الحكومية ونشر الاعلانات عن العطاءات وقرارات الاحالة ونصوص النظام والتعليمات الصادرة بموجبه وقرارات لجنة مراجعة شكاوى الشراء والتوجيهات والمقالات والارشادات الفنية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بالعطاءات والبوابة الالكترونية هي بوابة نظام الشراء الالكتروني الاردني (JONEPS) وهي الكترونية ويمكن قراءتها آليا ومجانا
10	التنافسية والحيادية	تتطلب التشريعات أن تكون البرامج المستخدمة في المشتريات الإلكترونية والاتصالات ذات الصلة غير تمييزية، وحرة الاستخدام وقابلة للتشغيل البيني مع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في	0	-

		الاستخدام العام، وألا تقيد وصول المشغلين الاقتصاديين إلى إجراءات الشراء.		
11	التنافسية والحيادية	تضمن تشريعات المشتريات العامة أن المرشحين للمناقصة يجب أن يحصلوا على معاملة متساوية، بغض النظر عن الجنسية أو الإقامة أو الانتماء السياسي:	0.8	المادة 8 من النظام: أ- يراعى في أي عملية شراء ما يلي:-1- شراء اللوازم والأشغال الموفرة للطاقة.2- استخدام الطاقة المتجددة.3- تقليل استهلاك المياه.4- التخفيض والحد من النفايات وتعزيز إعادة التدوير.5- مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة.6- تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة وفق الأسس التي تقرها لجنة سياسات الشراء.7- منح الأفضلية للمنتجات المحلية أو أي تسهيلات أخرى يحددها مجلس الوزراء، شريطة أن تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في وثائق الشراء.ب- يجب الإفصاح عن أي متطلبات أو شروط خاصة مطلوب تطبيقها على المتعهد الذي سيتم إحالة عقد شراء عليه في وثائق الشراء الخاصة بهذا العقد.
12	التنافسية والحيادية	تنص تشريعات المشتريات العامة على أنه يجب على الجهة المشترية، بما يتوافق مع احتياجاتها المعقولة، توفير الوقت الكافي	1	نصت المادة رقم (27) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 على الحد الادنى للمواعيد النهائية لتقديم العروض في العطاءات المحلية والدولية واشترطت المادة ان يتم منح المناقصين الوقت الكافي لتقديم العروض.
13	توحيد الإطار التشريعي	تنص تشريعات المشتريات العامة على أن كل جهة مشترية لديها موظف (موظفين) مسؤول عن إجراء أنشطة الشراء	1	أوجبت المادة (77) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 الزام الجهات والوحدات الحكومية بإنشاء وحدة تنظيمية جديدة أو تسمية أي من الوحدات التنظيمية تتولى التخطيط لعمليات الشراء وإعداد خطط الشراء

				السنوية ووضع المواصفات والشروط ..الخ واشترطت ان يكونو موظفين متخصصين في إجراءات الشراء.
14	المساءلة والنزاهة	تشير تشريعات المشتريات العامة إلى عقوبات على انتهاكات قانون المشتريات العامة.	1	تضمنت المواد ذوات الارقام (29/د)،(36/ج)) 91)و(92)و(112) وملحق رقم(3) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 إجراءات وعقوبات يجب القيام بها في حال إخلال المناقص بشروط المناقصة ،وفي حال ارتكابه اي من الحالات التي تستوجب حرمانه من المشاركة في إجراءات الشراء، و في حال تقديم شكوى بحقه بناء على طلب الوزير المختص أو أي جهة ذات علاقة . كما نص النظام بصراحة على معاقبة كل من يخالف أحكام هذا النظام بالعقوبات المنصوص عليها في التشريعات النافذة.
15	المساءلة والنزاهة	تحدد التشريعات بوضوح الاحتيال والفساد/إساءة استخدام المنصب العام وتوضح المسؤوليات والعواقب الفردية للموظفين الحكوميين والشركات الخاصة أو الأفراد الذين تثبت إدانتهم بالاحتيال أو الفساد	1	قانون رقم 13 لسنة 2016 (قانون النزاهة ومكافحة الفساد لسنة 2016) وتعديلاته المادة 16: أ- يعتبر فساداً لغايات هذا القانون ما يلي:-1- الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة والجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في قانون العقوبات.2- الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية.3- الكسب غير المشروع.4- عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي الى تعارض في المصالح اذا كانت القوانين والانظمة تستوجب ذلك ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها.5- كل فعل، أو امتناع، يؤدي إلى

				هدر الأموال العامة أو أموال الشركات المساهمة العامة أو الشركات غير الربحية أو الجمعيات.6- اساءة استعمال السلطة خلافاً لاحكام القانون.7- قبول موظفي الإدارة العامة للواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً او تحق باطلاً.8- استخدام المعلومات المتاحة بحكم الوظيفة لتحقيق منافع خاصة.9- جرائم الفساد الواردة في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة.10- قيام أي شخص بطلب او قبول منفعة غير مستحقة لاستغلال نفوذه لتمكين نفسه أو غيره للحصول من الإدارة العامة على وظيفة أو خدمة أو عقد او قرار او ميزة أخرى غير مستحقة.ب- تختص الهيئة بالتحقيق في جرائم غسل الأموال الناجمة عن أيمن جرائم الفساد المنصوص عليها في هذا القانون.ج- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، لا تختص الهيئة بالنظر فيما يلي:-1- المنازعات والشكاوى بين الافراد.2- الشكاوى التي تدخل في اختصاص أي جهة رسمية رقابية أخرى والتي يتوجب عليها اذا ظهر أي فعل ينطوي على جرم جزائي في اثناء ممارستها لاعمالها احالة مرتكب هذا الفعل للنيابة العامة.3- الشكاوى والتظلمات القابلة للطعن الإداري أو القضائي أو المنظورة أمام جهة قضائية أو صدرت أحكام قضائية فيها.د- تسري الاحكام الخاصة الواردة في التشريعات ذات العلاقة في حال كان المشتكى عليه بالفساد احد الاشخاص الذين يستوجب الدستور او التشريعات ذات العلاقة شكلاً او اجراءات خاصة للتحقيق معه او ملاحقته قضائياً.
16			0.25	

	توحيد الإطار التشريعي	تضمن تشريعات المشتريات العامة الحق في المراجعة (الشكاوى) لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك عامة الناس والمشاركين في العطاءات والموردين المحتملين.		تضمنت أحكام نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة(2022)وحسب نص المواد (2/تعريف المناقص) ،(50) حق المناقص في تقديم أعتراض في المرحلة الاولى لدى لجنة الشراء أو الجهة المشترية حسب مقتضى الحال وفي المرحلة الثانية بتقديم شكوى لدى لجنة يشكلها مجلس الوزراء من ذوي الخبرة والاختصاص لجنة محايدة ومستقلة وتسمى لجنة مراجعة شكاوى الشراء لدى ديوان التشريع والرأي.
17	توحيد الإطار التشريعي	تضمن تشريعات المشتريات العامة الحق في المراجعة طوال عملية الشراء.	0.666	أجازت المادة (50)من النظام الحق للمناقص الذي يدعي بأنه لحقت به خسارة أو أي ضرر نتيجة لقرار أو إجراء أو إمتناع عن إتخاذ إجراء من الجهة المشترية أو يدعي أن لجان الشراء خالفت ما ورد في وثائق الشراء أو أحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه، أن يتقدم باعتراض في المرحلة الأولى وبشكوى في المرحلة الثانية وفقا لأحكام هذا النظام وفي أي مرحلة شريطة أن تكون قبل توقيع العقد . -نصت المادة (53/ب) في حال استكمال تقديم الشكوى وبعد ان يقرر رئيس لجنة مراجعة شكاوى الشراء قبولها شكلاً تبلغ الجهة المشترية أو لجنة الشراء حسب مقتضى الحال كتابيا عن ورود الشكوى لتعليق إجراءات الشراء وتزويدها بكافة الوثائق والمستندات موضوع الشكوى الى حين البت فيها . - نصت المادة (36/ب)من النظام يعلن المدير العام أو الأمين العام أو رئيس لجنة الشراء عن الإحالة المبدئية بالطريقة التي يراها مناسبة لمدة لا تقل عن (خمسة أيام عمل ولا تزيد على سبعة) وإذا لم يعترض أي مناقص على الإحالة المبدئية خلال تلك المدة فتصبح قرارا بالإحالة النهائية بعد المصادقة

				عليها وهذا شرط الزامي بإعطاء فترة قبل الاحالة النهائية وتوقيع العقد وبما لايقل عن خمسة أيام عمل ولا يزيد عن سبعة أيام عمل . -كما نصت المادة رقم (67) من تعليمات تنظيم إجراءات المشترياتالحكومية لسنة 2022 وكما يلي : على الجهة المشترية أو لجنة الشراء التوقف عن استكمال إجراءات الشراء وعن اتخاذ أي إجراء من شأنه إنفاذ عقد الشراء في أي من الحالات التالية :- أ-عند الإعلان عن قرارات نتائج كل من الإحالة المبدئية، التأهيل المسبق، التأهيل الفني، والقائمة المختصرة، وللمدد الزمنية المحددة في قرار لجنة الشراء. ب-عندما تتلقى اعتراضًا ضمن المدد الزمنية المحددة في النظام والتعليمات الصادرة بموجبه والى حين البت في الاعتراض. ج- عند تبليغ المعترض قرار لجنة الشراء او الجهة المشترية ولمدة خمسة أيام عمل من تاريخ الإعلان عن قرار رد الاعتراض. د- عندما تتلقى إشعارا من لجنة مراجعة شكاوى الشراء بطلب إيقاف إجراءات الشراء بسبب تقديم شكوى.
18	توحيد الإطار التشريعي	تتضمن تشريعات المشتريات العامة وجود هيئة مراجعة مستقلة (من الأطراف المشاركة في نزاع حول المشتريات) تتمتع بسلطة مراجعة الشكاوى ومنح سبل الانتصاف.	0.7	-نصت المادة (52) من النظام بتشكيل مجلس الوزراء لجنة لمراجعة شكاوى الشراء وهي لجنة محايدة ومستقلة من ذوي الخبرة والاختصاص لدراسة شكاوى المناقصين حول إجراءات الشراء .

19	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى الشكاوى المقدمة، سواء النص الكامل أو المعلومات الأساسية الواردة في هذه المستندات.	0	-
20	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى حلول المنازعات (لهيئة المراجعة المستقلة)، إما إلى النص الكامل أو المعلومات الأساسية الواردة في هذه الوثائق	0.5	نصت المادة (53/و) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 (يصدر قرار لجنة مراجعة شكاوى الشراء ويعلن عنه على الموقع الإلكتروني للجهة المشترية والبوابة الإلكترونية أو أي موقع تحدده ويتم تبليغ قرارها لمقدم الشكوى والجهة المشتكى عليها).
		المجموع	14.416	

الجدول رقم (5): نتائج مرحلة ما قبل المناقصة

#	المجموعة	المؤشر	النتيجة	رد الدائرة
1	الكفاءة	تلزم تشريعات المشتريات العامة الجهات المشترية بنشر إشعار في أقرب وقت ممكن في كل سنة مالية بشأن خطط المشتريات المستقبلية - "الخطة السنوية للمشتريات العامة". يجب أن تتضمن الخطة السنوية على الأقل:	0.75	المادة (4) من النظام (يجب أن تتضمن خطة الشراء السنوية ما يلي: أ-قائمة بمشتريات الأشغال والخدمات الفنية واللوازم والخدمات الاستشارية المراد شراؤها خلال الفترة الزمنية المحددة في الخطة السنوية. ب-طريقة الشراء المقترحة والتي تم اختيارها بموجب أحكام النظام. ج- الكلفة التقديرية لكل عملية شراء. د- تحديد نوع كل عملية شراء (لوازم أو أشغال أو خدمات فنية أو خدمات استشارية). هـ-أي معلومات إضافية ترى الجهة الحكومية و أو الوحدة الحكومية ضرورة إضافتها.
2	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى الخطط السنوية للمشتريات العامة لجميع الجهات المشترية أو المعلومات الأساسية المدرجة في هذه الوثائق.	1	نصت المادة (4/ج) من النظام (تنشر الجهة الحكومية والوحدة الحكومية على موقعها الالكتروني أو البوابة الالكترونية ملخصا لخطتها السنوية للشراء) وهي متاحة للعامة الكترونياً ويمكن قراءته آليًا ومجاناً.

3	الكفاءة	ينص التشريع على أن التخطيط للمشتريات وتقدير النفقات المرتبطة بها هو جزء من عملية صياغة موازنة الدولة في السنة المالية.	1	نصت المادة (4/ب) من النظام (تعد كل من الجهة الحكومية والوحدة الحكومية خطة الشراء السنوية قبل شهر على الأقل من نهاية السنة المالية بما يتفق مع إجراءات إعداد الموازنات الخاصة بأي منها).
4	المساءلة والنزاهة	تنص تشريعات المشتريات العامة على أنه لا ينبغي عادةً البدء بعملية الشراء حتى يتم تحديد الموارد المالية المناسبة	1	نصت المادة (5) من النظام (لا يجوز القيام بأي عملية شراء الا بعد تحديد كلفتها التقديرية والتأكد من توافر المخصصات المالية لها)
5	توحيد الإطار التشريعي	تحدد تشريعات المشتريات العامة التكوين والصلاحيات والمسؤوليات وإجراءات اتخاذ القرار للهيئة (لجنة المناقصات أو الشخص) المسؤولة عن إجراء العطاء داخل الجهة المشترية.	1	-نصت المواد (7)، (9/و)، (17)، (18)، (20)، (21)، (25)، (26)، (28)، (29)، (32)، (37)، (41)، (47)، (49)، (51) من النظام على مهام وصلاحيات الجهة المشترية التي تقوم بإجراءات الشراء. وكمان نصت المواد (9)، (10)، (13)، (15)، (16)، (17)، (22)، (29)، (30)، (31)، (32)، (33)، (34)، (35)، (36)،(38)، (43)، (44)، (50)، (51)،(58) من النظام مهام وصلاحيات لجنة الشراء ونصت المواد من 60 - 76 من النظام على مسميات لجان الشراء ومكوناتها وأعضائها وكيفية اتخاذ قراراتها ومصادقتها ونصابها القانوني ومهامها. والمادة رقم (77) من مهام الوحدة التنظيمية المختصة بإجراءات الشراء.
6	الفعالية	توجد عتبات نقدية دنيا لأنواع مختلفة من المشتريات.	1	نصت المادة (59) من النظام على قيمة صلاحيات الشراء المباشرة ووفقا للصلاحيات الموضحة في المادة بحيث لا تتجاوز قيمتها (5000

				)دينار . نصت المواد (60 - 76) من النظام على سقوف لجان الشراء المختصة وبالقيم الموضحة في المواد نفسها .
7	التنافسية والحيادية	تنص تشريعات المشتريات العامة على أن المناقصة المفتوحة هي الإجراء الافتراضي لأي مشتريات عامة، وجميع الاستثناءات مدرجة بوضوح في قانون المشتريات العامة	1	
8	المساءلة والنزاهة	تنص تشريعات المشتريات العامة على أن مبرر استخدام إجراء غير تنافسي يجب أن تعلنه الجهة المشترية	0	-
9	توحيد الإطار التشريعي	تنص تشريعات المشتريات العامة على أنه يجوز للجهة المشترية، بشرط عدم استخدام هذا الحكم بغرض تجنب المنافسة بين الموردين أو بطريقة تنطوي على تمييز	0.5	نصت المادة (21) والمادة (46) من النظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 على أن الاسلوب المعياري لطرح العطاءات هو المناقصة العامة لكن يجوز استخدام أساليب الشراء الاخرى ومنها الشراء من مصدر واحد(التلزيم) وفي عدة حالات ومبررات موضحة في المادة (44) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 وفي الحالات التالية : أ- إذا كان موضوع الشراء لا يمكن الحصول عليه إلا من مصدر واحد ولا

		ضد الموردين الأجانب أو حماية الموردين المحليين، أن تستخدم إجراءات غير تنافسية (الشراء المباشر) عندما: عندما لا يمكن توفير السلع أو الخدمات إلا من خلال مورد معين ولا توجد سلع أو خدمات بديلة معقولة بالنسبة لعمليات التسليم الإضافية التي يقوم بها المورد الأصلي للسلع أو الخدمات التي لم يتم تضمينها في الشراء الأولي حيث لا يمكن إجراء تغيير المورد لهذه السلع أو الخدمات الإضافية لأسباب اقتصادية أو فنية مثل متطلبات قابلية التبادل أو		يوجد أي بديل مناسب هـ- إذا كان الهدف من شراء اللوازم والخدمات لتوريد قطع غيار أو بدائل للوازم سابقة أو توسيع اللوازم أو الخدمات أو المعدات القائمة بما فيها نظم المعلومات والبرمجة أو اذا كان تغيير المتعهد الأصلي يرتب كلفاً زائدة أو سيلزم الجهة المستفيدة بشراء معدات أو خدمات لا تتوافق مع المعدات أو الخدمات الموجودة ب- إذا طرح العطاء للمرة الثانية أو تم استدراج عروض ولم يكن بالمستطاع الحصول من خلال أي منها على عروض مناسبة أو لم تكن الأسعار معقولة أو عند عدم الحصول على كامل الكمية من اللوازم المطلوب شراؤها ز- شراء لوازم أو خدمات منتجة أو مطورة للبحث العلمي وتنفيذاً لعقد خاص لإجراء بحوث أو تجارب أو دراسة أو تطوير مصادر، شريطة أن لا يتضمن عقد الشراء إنتاج كميات تجارية د- إذا كان هناك حالة طارئة او مستعجلة لا تسمح بالقيام بإجراءات طرح عطاء أو استدراج عروض (تم نقل ترقيم فروع البنود كما هو في النظام بالتوازي مع المطلوب) -يوجد استثناءات إضافية مدرجة في المادة (44)وبلغ عددها (10).	

		التشغيل البيني مع المعدات الموجودة أو البرامج أو الخدمات أو التثبيتات التي تم شراؤها بموجب الشراء الأولي؛ أو ما من شأنه أن يسبب إزعاجاً كبيراً أو ازدواجية كبيرة في التكاليف بالنسبة للجهة المشترية بقدر ما يكون ذلك ضروريًا للغاية، ولأسباب ملحة للغاية ناجمة عن أحداث غير متوقعة من قبل الجهة المشترية، لا يمكن الحصول على السلع أو الخدمات في الوقت المناسب باستخدام المناقصة المفتوحة أو المناقصة الانتقائية. عندما تقوم الجهة المشترية		

		بشراء نموذج أولي أو سلعة أو خدمة أولى يتم تطويرها بناءً على طلبها أثناء عقد معين للبحث أو التجربة أو الدراسة أو التطوير الأصلي بالنسبة للمشتريات التي تتم في ظل ظروف مميزة بشكل استثنائي والتي لا تنشأ إلا على المدى القصير جدًا في حالة التصرفات غير العادية مثل تلك الناشئة عن التصفية أو الحراسة القضائية أو الإفلاس، ولكن ليس للمشتريات الروتينية من الموردين العاديين.- [1]		

		في حالة وجود أي استثناءات إضافية - [0.5]		
		المجموع	7.25	

الجدول رقم (6): نتائج مرحلة المناقصة

#	المجموعة	المؤشر	النتيجة	ردود الدائرة

1	التنافسية والحيادية	تنص تشريعات المشتريات العامة على أن إشعار وثائق المشتريات / المناقصات المقصودة يجب أن يتضمن على الأقل ما يلي:	0.875	-نصت المادة (24/ب) من النظام على أنه (يجب أن يتضمن الإعلان عن المناقصة معلومات وافية عن العطاء بما في ذلك ما يلي-: رقم العطاء. -2اسم الجهة المشترية وعنوانها واسم الجهة المستفيدة موضوع الشراء وأي متطلبات ومعلومات ترى الجهة المشترية ضرورة نشرها. -4طريقة الحصول على وثائق الشراء أو وثائق التأهيل المسبق والمكان الذي يمكن منه الحصول عليها . -5ثمن وثائق الشراء أو وثائق التأهيل المسبق اذا تم تحديد ثمن لها. -6فئات المقاولين او الموردين أو الاستشاريين المسموح لهم بالاشتراك في المناقصة على ان تقتصر الدعوة في عطاءات الأشغال على الفئة المستهدفة والفئة الأعلى منها -7آخر موعد لبيع وثائق الشراء. -8مكان وطريقة تقديم العروض وآخر موعد لتقديمها وموعد فتحها وأي مواعيد اخرى يستلزم النص عليها. -9قيمة تأمين دخول العطاء اذا تقرر وجود تأمين دخول.

				-كما نصت المادة (25)من النظام ما يلي (تعد وثائق الشراء متضمنة طريقة تقديم العرض الفني والمالي حسب مقتضى الحال وأسس ومعايير تقييمهما وطريقة اختيار العرض الفائز وكافة المعلومات الوافية عن العملية الشرائية بما في ذلك ما يلي -: -1الأهلية القانونية للدخول في العطاء. -2المفوض بالتوقيع على عقد الشراء نيابة عن الجهات والوحدات الحكومية. -3طبيعة الشراء والكمية، ومدة التنفيذ ومكانه بما في ذلك المواصفات الفنية وأي متطلبات تتعلق بالضمانات وقطع الغيار والشروط التعاقدية للشراء وآلية تنفيذ عقد الشراء . -4المعايير والإجراءات المتعلقة بتقييم مؤهلات المناقصين وأي معلومات يجب على المناقصين تقديمها لإثبات مؤهلاتهم. -5المعايير التي ستستخدمها الجهة المشترية في اختيار المناقص الفائز وطريقة استخدامها على ان تكون المعايير قابلة للقياس ومنها المتطلبات الفنية والمالية وقيمة العرض ومدة التسليم وتكلفة التشغيل والصيانة والإصلاح وهامش الأفضلية .

				-6بيان فيما إذا كان مسموحا تقديم بدائل لمواصفات اللوازم أو الاشغال أو الخدمات الفنية والاستشارية أو البنود والشروط التعاقدية أو أي متطلبات موضحة أخرى في وثائق الشراء وفي هذه الحال يتم وصف الطريقة التي ستقيم فيها البدائل. -7تقديم معلومات عن تجميع أي من اللوازم أو الأشغال والخدمات الفنية والاستشارية في أجزاء او مجموعات ووصف لهذه الأجزاء او المجموعات التي يجوز للمناقص تقديم عروض بخصوصها وتحديد معايير التقييم الخاصة بها. -8بيان اذا كان السعر المقدم في العرض يشمل الرسوم والضرائب والرسوم الجمركية كافة . -9بيان إذا كانت الأسعار ثابتة أو يمكن تعديلها وفي هذه الحال تحدد الصيغ المتبعة في ذلك. -10العملة أو العملات التي سيتم تقديم العروض على أساسها، والعملة التي ستستخدم لمقارنة العروض بالعملات المختلفة، وفق نشرة البنك المركزي لأسعار العملات وبحسب التاريخ المحدد في وثائق الشراء. -11اللغة أو اللغات التي سيتم إعداد العروض بها. -12أي متطلبات أو شروط بخصوص طبيعة أي تأمينات

				وشكلها وقيمتها يطلب تقديمها وفقا لأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه . -13المتطلبات المتعلقة بطرق الفحص والاختبار والتجميع والتعريف والتسمية والعنونة أو شهادات مطابقة المواصفات والرموز والمصطلحات . -14طريقة تقديم العروض ومكانها وآخر موعد لتقديمها والمدة المطلوبة لسريانها ووقت فتحها ومكانه وفقاً للتعليمات الصادرة بمقتضى هذا النظام مع الإشارة إلى أنه يجوز للمناقصين حضور فتح العروض أو إرسال ممثلين عنهم لهذه الغاية . -15بيان إذا كانت الجهة المشترية ستسمح للمناقصين بزيارات ميدانية لأي موقع تحدده او عقد اجتماعات معهم وتحديد ذلك بموجب جدول زمني . -16بيان حق المناقص في طلب الايضاح او تقديم الاسئلة والاستفسارات. -17نماذج إقرار تفيد بحظر الممارسات او التصرفات التي تنطوي على الاحتيال والفساد والإكراه . -18الإشارة إلى حق المناقص في تقديم الاعتراض او الشكوى على أي قرار أو إجراء اتخذته الجهة المشترية أو لجنة

				الشراء يتعلق بإجراءات الشراء وفق أحكام النظام والتعليمات الصادرة بموجبه.
2	التنافسية والحيادية	تنص تشريعات المشتريات العامة على أن إشعار وثائق المشتريات / المناقصات المقصودة يجب أن يتضمن ما يلي:	1	
3	التنافسية والحيادية	تحدد تشريعات المشتريات العامة جميع معايير الأهلية للمشاركة في المناقصة والتي يجب أن تتضمن على الأقل	1	نصت المادة رقم (25) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة 2022(تعد وثائق الشراء متضمنة طريقة تقديم العرض الفني والمالي حسب مقتضى الحال وأسس ومعايير تقييمهما وطريقة اختيار العرض الفائز وكافة المعلومات الوافية عن العملية الشرائية بما في ذلك ما يلي -: -1الأهلية القانونية للدخول في العطاء. -4المعايير والإجراءات المتعلقة بتقييم مؤهلات المناقصين وأي معلومات يجب على المناقصين تقديمها لإثبات مؤهلاتهم(-لذاتضمنت وثائق الشراء القياسية تماشيا مع ما ورد في النظام ما يلي:

				أ-متطلبات أهلية المناقصين ب-مؤهلات المناقصين المطلوبة بما فيها (يشمل تقييم العرض الفني للمناقص تقييماً لقُدرات المناقص الفنية على توفير المعدات الرئيسية والمستخدمين لتنفيذ العقد بما ينسجم والعرض المقدم من حيث أساليب العمل، وجدولة تنفيذه، وجدولة ومصادر توفير المواد، وبتفاصيل كافية وبما يتفق تماما مع المتطلبات المنصوص عليها في وثائق الشراء.(ج- مؤهلات المناقصين (الوضع والأداء المالي)،(معدل دوران راس المال (معدل الانجاز السنوي) من المشتريات د -الانحرافات والتحفظات والشروط والإلغاءات غير الجوهرية التي تستوجب استبعاد المناقص من المنافسة.
4	الكفاءة	تنص تشريعات المشتريات العامة على أنه يجوز للجهات المشترية طلب المشاورات بغرض تخطيط المشتريات (صياغة وثائق العطاء) من خبراء مستقلين أو مشاركين في السوق. وفي مثل هذه الحالات، لا يجوز لهؤلاء الخبراء أو المشاركين في السوق المشاركة أو الاستفادة من المناقصات التي ساعدوا	1	-نصت المادة رقم (7/أ) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة 2022 ما يلي (على الجهة المستفيدة قبل إرسال طلب الشراء إعداد الشروط الخاصة والمواصفات الفنية على أن تكون عامة ودقيقة وواضحة وإعداد جداول الكميات والمخططات والتقارير ذات العلاقة حسب الاصول الفنية ووفق أحكام النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى الجهة المشترية بعد ذلك مراجعة المواصفات والشروط واستكمال إعداد وتنظيم وثائق الشراء ولها ان تستعين

		في التخطيط لها ما لم يتم إثبات عدم وجود تضارب في المصالح (على النحو المحدد في التشريع الوطني).		بالخبراء او الفنيين او أي جهة أخرى للتأكد من ذلك(-نصت المادة رقم(3) من ملحق رقم (3)قواعد الاخلاق والسلوك (يُحظر على المناقص الذي شارك بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد الدراسات أو التصاميم أو وضع الشروط العامة او الخاصة في وثائق الشراء التقدم للاشتراك في العملية الشرائية، ولا يسري هذا الحكم على عقود تسليم المفتاح أو عقود المناقصة على مرحلتين وخدمات التصميم والخدمات التحضيرية((.
5	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى إشعارات المشتريات المقصودة (بما في ذلك وثائق العطاءات)، سواء النص الكامل أو المعلومات الأساسية الواردة في هذه الوثائق	1	المادة 55 من النظام: تنشأ البوابة الإلكترونية كموقع إلكتروني رسمي تتم من خلالها إجراءات الشراء ولتكون مصدرا رئيسيا للمعلومات عن المشتريات الحكومية ونشر الإعلانات عن العطاءات وقرارات الإحالة ونصوص هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه وقرارات لجنة مراجعة شكاوى الشراء والتوجيهات والمقالات والإرشادات الفنية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بالعطاءات.
6	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى تعديلات وثائق العطاء، سواء النص	0.5	المادة 55 من النظام: تنشأ البوابة الإلكترونية كموقع إلكتروني رسمي تتم من خلالها إجراءات الشراء ولتكون مصدرا رئيسيا للمعلومات عن المشتريات الحكومية ونشر الإعلانات عن العطاءات وقرارات الإحالة ونصوص هذا

		الكامل أو المعلومات الأساسية الواردة في هذه المستندات		النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه وقرارات لجنة مراجعة شكاوى الشراء والتوجيهات والمقالات والإرشادات الفنية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بالعطاءات.
7	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى طلبات المرشحين للمناقصة (جميع المستندات اللازمة لطلب المشاركة في المناقصة)، سواء النص الكامل أو المعلومات الأساسية الواردة في هذه المستندات.	1	يمكن للمناقصين الاطلاع على أسماء طلبات المرشحين للمناقصة.إلكترونية، يمكن قراءتها آليًا، مجانًا على نظام الشراء الالكتروني الاردني.(JONEPS) ش المادة 55 من النظام: تنشأ البوابة الإلكترونية كموقع إلكتروني رسمي تتم من خلالها إجراءات الشراء ولتكون مصدرا رئيسيا للمعلومات عن المشتريات الحكومية ونشر الإعلانات عن العطاءات وقرارات الإحالة ونصوص هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه وقرارات لجنة مراجعة شكاوى الشراء والتوجيهات والمقالات والإرشادات الفنية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بالعطاءات.
8	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى المعلومات حول العطاءات المقدمة من قبل المشاركين في المناقصات	1	المادة 55 من النظام: تنشأ البوابة الإلكترونية كموقع إلكتروني رسمي تتم من خلالها إجراءات الشراء ولتكون مصدرا رئيسيا للمعلومات عن المشتريات الحكومية ونشر الإعلانات عن العطاءات وقرارات الإحالة ونصوص هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه وقرارات لجنة مراجعة شكاوى الشراء والتوجيهات والمقالات والإرشادات الفنية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بالعطاءات.

9	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى قرارات لجنة المناقصات، سواء النص الكامل أو المعلومات الأساسية الواردة في هذه الوثائق	1	المادة 55 من النظام: تنشأ البوابة الإلكترونية كموقع إلكتروني رسمي تتم من خلالها إجراءات الشراء ولتكون مصدرا رئيسيا للمعلومات عن المشتريات الحكومية ونشر الإعلانات عن العطاءات وقرارات الإحالة ونصوص هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه وقرارات لجنة مراجعة شكاوى الشراء والتوجيهات والمقالات والإرشادات الفنية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بالعطاءات.
10	التنافسية والحيادية	ما لم يكن هناك ما يبرره موضوع العقد، يجب ألا تشير المواصفات الفنية إلى صناعة أو مصدر محدد، أو عملية معينة تميز المنتجات أو الخدمات التي يقدمها مشغل اقتصادي معين، أو إلى العلامات التجارية أو براءات الاختراع أو الأنواع أو منشأ أو إنتاج محدد بما يؤدي إلى تفضيل أو إلغاء بعض المشاريع أو منتجات معينة.	1	-نصت المادة (7/ب)من النظام (يمنع ذكر أي متطلبات أو إشارة في المواصفات الفنية أو في أي وثيقة من وثائق الشراء لعلامة تجارية معينة أو اسم أو براءة اختراع أو تصميم أو نوع أو منتج أصلي أو مقدم خدمة أصلي او تحديد بلد المنشأ(
11	الفعالية	تنص تشريعات المشتريات العامة على أنه يجوز للجهات المشترية أن تطلب من المرشحين لتقديم العطاءات تأكيد	1	-نصت المادة (28/ب)من النظام (في حال تعذر اتمام عملية التقييم والإحالة النهائية خلال مدة سريان العروض، تقوم الجهة المشترية قبل انتهاء المدة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة بعشرة أيام عمل على الأقل بمخاطبة

		صلاحية عروضهم مع ضمان العطاء الذي يتم استرداده بمجرد اكتمال الإجراء		المناقصين جميعهم خطياً لطلب تمديد صلاحية عروضهم، كما يجب على المناقص الذي يوافق على تمديد فترة سريان عرضه ان يقوم كذلك بتمديد تأمين دخول العطاء والمناقص الذي يرفض تمديد فترة الصلاحية يستثنى من المنافسة ويعاد له تأمين دخول العطاء(.
12	المساءلة والنزاهة	يحدد التشريع صراحة تضارب المصالح ويتضمن آليات لمنعه:	1	نصت المادة رقم (1/ب)من ملحق رقم (3)قواعد الاخلاق والسلوك من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة 2022 (يجب على كل عضو من أعضاء لجان الشراء وأي موظف يشارك في عملية الشراء قبل البدء في إجراءات عملية الشراء، أو القيام بأي مهمة أخرى تتعلق بذلك، توقيع إقرار يفيد بأنه-: -1 ليس له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بحكم القرابة حتى الدرجة الثانية بأي مناقص يشارك في إجراءات الشراء أو بمحاميه أو بالمسؤولين لديه. -2 لم يكن خلال السنوات الثلاث الماضية موظفا أو مسؤولاً لدى مناقص يشارك في إجراءات الشراء أو كانت له مصلحة مالية في شركة المناقص. -3 لم يتفاوض أو يجر ترتيبات بخصوص وظيفة في شركة مناقص مشترك في إجراءات الشراء.

				ج- يجب على كل عضو من أعضاء لجان الشراء وأي موظف يشارك في عملية الشراء الإفصاح عن أي تعارض في المصالح سواء كان فعليا أو محتملا أو اصبح على علم بأن له علاقة بمناقص أن يبلغ فوراً عن تلك العلاقة إلى رئيسه المباشر وأن يطلب التنحي عن الاشتراك في إجراءات الشراء. - .
13	التنافسية والحيادية	تنص تشريعات المشتريات العامة على أن قرارات الترسية يجب أن يتم اتخاذها فقط على أساس معايير التقييم التي تم تحديدها بدقة مسبقًا في وثائق المناقصة	1	-نصت المادة (9) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة 2022 (- يتم تطبيق متطلبات التأهيل المعلنة في وثائق الشراء أو في وثائق التأهيل إن وجدت، ويجب أن تفصح وثائق الشراء ووثائق التأهيل المسبق عن المتطلبات التي يجب أن يفي بها المناقص الفائز من حيث المؤهلات الفنية والمهنية والموارد المالية والموارد البشرية -لا يجوز للجنة الشراء تقييم أهلية المناقصين ومؤهلاتهم إلا طبقا للمعايير الموضحة في وثائق الشراء، أو وثائق التأهيل المسبق(. -كما نصت المادة (8) من من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة 2022(يجب الإفصاح عن أي متطلبات أو شروط خاصة مطلوب تطبيقها على المتعهد الذي سيتم إحالة عقد شراء عليه في وثائق الشراء الخاصة بهذا العقد.(

14	التنافسية والحيادية	تنص تشريعات المشتريات العامة على أنه عند تعديل أي معايير ومتطلبات منصوص عليها في وثائق المناقصة قبل الانتهاء من فترة تقديم طلب المناقصة، يجب على الجهة المشترية إرسال جميع هذه التعديلات كتابيًا	1	أوجبت المادة رقم (6/أ) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة يجب أن تقدم كتابيا الاشعارات والقرارات والمراسلات الخاصة بعملية الشراء المتبادلة بين الجهة المشترية والمناقص او المتعهد. نصت المادة رقم (26/ب)من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة 2022 (للجهة المشترية إصدار ملحق لتعديل وثائق الشراء سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب إيضاح يقدمه أحد المناقصين. -2 يبلغ المناقصون الذين زودتهم الجهة المشترية بوثائق الشراء بالملحق ويكون ملزما لهم.(-كمانصت المادة نصت المادة رقم (26/ج) من نظام المشتريات الحكومية رقم(8) لسنة 2022 يجب نشر الإعلان بخصوص إصدار التعديل بوسائل الإعلان نفسها التي تم الإعلان عن العطاء بوساطتها او بأي وسيلة تراها الجهة المشترية مناسبة، ولها تمديد المدة الزمنية المحددة لتقديم العروض إذا تطلب الأمر ذلك على أن يتم تبليغ المناقصين بهذا التمديد كما نصت المادة (14/ب)من تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية على ما يلي(في حال إصدار دعوة معدلة

				لدعوة العطاء الاصلية يتم الاعلان عن هذه الدعوة في نفس وسائل الاعلان التي سبق واعلن عن العطاء من خلالها(
15	الشفافية	تنص تشريعات المشتريات العامة على أنه يجب على الجهات المشترية إبلاغ كل مشارك في العطاء بالقرار الذي تم التوصل إليه بشأن الفائز بالمناقصة، بما في ذلك عدم القيام بذلك، بمجرد اتخاذ القرار، ولكن في موعد لا يتجاوز نهاية يوم العمل التالي	0	-
16	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة أنه بناءً على طلب من المشارك في العطاء، يجب على الجهة المشترية أن تبلغ في أسرع وقت ممكن بما يلي:	1	-نصت المادة رقم (19)من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة 2022(للمناقص الذي تقدم بعرض او بطلب للتأهيل المسبق او رسائل التعبير عن الاهتمام لإدراجه في القائمة المختصرة للمناقصين، أن يطلب كتابيا من الجهة المشترية بيان أسباب تجاهل أو رفض عرضه أو طلبه للتأهيل المسبق أو رسائل التعبير عن الاهتمام على أن يتم الرد من قبل الجهة المشترية خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ استلام الطلب(. كما نصت المادة رقم (24)من تعليمات تنظيم اجراءات المشتريات الحكومية لسنة2022 ما يلي (في حال اشترطت وثائق الشراء تقديم العرض في مغلفين منفصلين فني

				ومالي يتم فتحهما حسب الاجراءات التالية:- 1-فتح العروض الفنية أولاً وإعلان أسماء المناقصين المشاركين وحفظ العروض المالية مغلقة في صندوق العطاءات بعد التوقيع عليها من قبل لجنة الشراء. 2-إجراء التقييم الفني وإعلان نتائج التقييم الفني على البوابة الإلكترونية او بأي وسيلة أخرى يحددها الأمين العام . يحدد موعد فتح العروض المالية بعد استكمال اجراءات النظر في الاعتراضات والشكاوى وفق أحكام النظام
17	الكفاءة	تنص تشريعات المشتريات العامة على أنه في الحالات التي تشمل فيها معايير التقييم السعر والجودة، يتم اختيار الفائز باستخدام نهج فعالية التكلفة، مثل:	1	نصت المادة رقم (8)من نظام المشتريات الحكومية رقم(8)لسنة(2022) يراعى في أي عملية شراء ما يلي-: 1-شراء اللوازم والأشغال الموفرة للطاقة . 2-استخدام الطاقة المتجددة. 3-تقليل استهلاك المياه . 4-التخفيض والحد من النفايات وتعزيز إعادة التدوير . 5-مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة. 6-تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة وفق الأسس التي تقرها لجنة سياسات الشراء.

				-7منح الأفضلية للمنتجات المحلية أو أي تسهيلات أخرى يحددها مجلس الوزراء، شريطة أن تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في وثائق الشراء. ب- يجب الإفصاح عن أي متطلبات أو شروط خاصة مطلوب تطبيقها على المتعهد الذي سيتم إحالة عقد شراء عليه في وثائق الشراء الخاصة بهذا العقد. -نصت المادة (28) من تعليمات تنظيم اجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022(مع مراعاة ما ورد في النظام عند تقييم العروض يؤخذ بالعرض الذي يضمن توافر قطع الغيار والصيانة وتكلفة دورة حياة اللوازم والخدمات الاستشارية اذا تطلبت طبيعتها ذلك ومدى انعكاسها على الثمن على المدى المتوسط والبعيد وأي أمور أخرى تتطلبها وثائق الشراء -نصت المادة(30)من تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022) الاختيار على أساس الجودة وذلك عندما تكون الخدمات ذات طبيعة متخصصة او لا يمكن مقارنة أسعارها على أن يتم تقييم العرض المالي الذي حقق عرضه الفني أعلى مرتبة(
		15.375		

الجدول رقم (7): نتائج مرحلة المناقصة

#	المجموعة	المؤشر	النتيجة	رد الدائرة

1	الشفافية	تنص تشريعات المشتريات العامة على أنه عند إتمام المناقصة بنجاح (عند اختيار الفائز والإعلان عنه) يجب نشر المعلومات التالية بمجرد توفرها:	0.6	-نصت المادة (8) من تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022 تنشر الجهة المشترية الإعلان عن إحالة عقد الشراء متضمنا موضوع الشراء واسم المناقص الفائز وعنوانه وقيمة الإحالة على لوحة إعلاناتها أو على موقعها الإلكتروني وعلى البوابة الإلكترونية.

2	الشفافية	تنص تشريعات المشتريات العامة على أنه يجب نشر المعلومات المتعلقة بالمقاولين من الباطن عند الانتهاء من المناقصة بنجاح (عند اختيار الفائز والإعلان عنه).	0.5	-تضمنت عقود الشراء معلومات عن نسبة العقد التي يمكن التعاقد عليها من الباطن مع أطراف ثالثة وكما يلي: المقاولون الفرعيون: -على المناقص تحديد أجزاء الأشغال التي سيقوم المقاولون الفرعيون بتنفيذها، وبما لا يتجاوز (33%) من إجمالي قيمة العقد المقبولة. -على المناقصين الذين يخططون للتعاقد مع مقاولين فرعيين لتنفيذ أكثر من10) ٪ (من إجمالي حجم الأشغال أن يحددوا في كتاب عرض المناقصة النشاط (الأنشطة) أو أجزاء الأشغال التي سيتم التعاقد عليها مع المقاولين الفرعيين، مع التفاصيل الكاملة للمقاولين الفرعيين ومؤهلاتهم وخبراتهم -وفي حال كان المقاول الفرعي متخصص ومسمى في العقد فيتم الاعلان عنه في إشعار إعلان الإحالة المبدئية.
3	الشفافية		0.5	

		تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى عقود المشتريات، سواء النص الكامل أو المعلومات الأساسية الواردة في هذه الوثائق.		المادة 55 من نظام رقم 8 لسنة 2022 (نظام المشتريات الحكومية لسنة 2022) وتعديلاته (تنشأ البوابة الإلكترونية كموقع إلكتروني رسمي تتم من خلالها إجراءات الشراء ولتكون مصدرا رئيسيا للمعلومات عن المشتريات الحكومية ونشر الإعلانات عن العطاءات وقرارات الإحالة ونصوص هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه وقرارات لجنة مراجعة شكاوى الشراء والتوجيهات والمقالات والإرشادات الفنية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بالعطاءات.)
4	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا	0.25	تم التحقق منها من خلال المقاولين وهي موجودة على الورق فقط ومتاحة للمعنيين بإدارة إجراءات العقد وليس للعامة.

		والمجاني إلى تعديلات العقود، سواء النص الكامل أو المعلومات الأساسية الواردة في هذه المستندات.		
5	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى معلومات أداء العقد (بيان الموافقة وتقارير المعالم)، سواء النص الكامل أو المعلومات الأساسية المدرجة في هذه الوثائق.	0.25	تم التحقق منها من خلال المقاولين وهي موجودة على الورق فقط ومتاحة للمعنيين بإدارة إجراءات العقد وليس للعامة.
6	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى إيصالات الدفع، سواء النص الكامل	0.25	تم التحقق منها من خلال المقاولين وهي موجودة على الورق فقط ومتاحة للمعنيين بإدارة إجراءات العقد وليس للعامة.

		أو المعلومات الأساسية الواردة في هذه المستندات.		
7	الكفاءة	تحدد تشريعات المشتريات العامة بوضوح إجراءات التفتيش ومراقبة الجودة:	0	-
8	الشفافية	تضمن تشريعات المشتريات العامة الوصول الإلكتروني والمقروء آليًا والمجاني إلى أي تقارير تفتيش ومراقبة الجودة، سواء النص الكامل أو المعلومات الأساسية الواردة في هذه الوثائق:	0.25	تم التحقق منها من خلال المقاولين وهي موجودة على الورق فقط ومتاحة للمعنيين بإدارة إجراءات العقد وليس للعامة.
9	الكفاءة	تم تحديد إجراءات قبول المنتجات النهائية ومعالجة المدفوعات النهائية بوضوح من خلال تشريعات المشتريات العامة أو قانون العقود ويتم دمجها كبنود قياسية في العقود.	1	-يتم إدراج شروط تسلم الاعمال وأطرها الزمنية وشروط وإجراءات قبولها وشروط وتوقيت الدفعات وآلية صرفها في شروط العقد المبين في وثائق الشراء.

10	توحيد الإطار التشريعي	تحدد تشريعات المشتريات العامة إجراءات محددة لتعديل العقود.	1	تنص وثائق الشراء على مبررات وآلية تعديل العقود والصلاحيات.
11	توحيد الإطار التشريعي	تنص تشريعات المشتريات العامة على أن عقد الشراء يجب أن يتضمن إجراءات تسوية المنازعات.	1	نصت المادة رقم (84)من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة 2022 على ما يلي(يجوز أن ينص العقد على أي طرق أخرى لتسوية النزاعات كالتسوية الودية أو التحكيم ومنح الأولوية للحل بالتراضي من خلال التفاوض او تعيين الموفقين أو تعيين طرف ثالث للمساعدة في تسوية النزاعات بصيغة التوفيق والوساطة أو تعيين مجلس فض الخلافات) ،
12	الشفافية	تنص تشريعات المشتريات العامة على وجوب الحفاظ على جميع الوثائق المتعلقة بالمشتريات:	1	نصت المادة رقم (20)من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة 2022(تفتح الجهة المشترية ملفا خاصا لكل عملية شراء وتحفظ في الملف المعلومات والوثائق ذات الصلة بعملية الشراء بما في ذلك الدعوة لتقديم العروض ووثائق الشراء وملخص العروض المقدمة وتقارير التقييم وقرار الإحالة ونسخة من العرض الفائز وعقد الشراء و المراسلات التي أجريت قبل توقيع العقد وتحتفظ به لمدة لا تقل عن (15) سنة من تاريخ بدء اجراءات الشراء تحتفظ الجهة المسؤولة عن إدارة تنفيذ عقد الشراء بالوثائق والسجلات الخاصة بعملية تنفيذ العقد لمدة لا تقل عن (15) سنة تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذ عقد الشراء.
13	المساءلة والنزاهة		1	

		تنص تشريعات المشتريات العامة على أن عمليات المشتريات العامة يجب أن تخضع للتدقيق الداخلي والخارجي الذي يجريه متخصصون مؤهلون.		-نصت المادة رقم (6)من نظام المشتريات الحكومية رقم (8)لسنة 2022(يجب أن يتضمن استخدام الوسائل الإلكترونية في عمليات الشراء خاصية تسمح بتسجيل العمليات على نظام الشراء الإلكتروني لمراجعتها، وتتيح للجهات الرقابية المختصة التحقق من أمن الأنظمة وسلامتها في أي وقت)
		المجموع	7.6	